نظرة على اتفاقية خور عبد الله بين العراق والكويت

د . فائز ذنون جاسم
كلية المأمون الجامعة

المستخلص
نظرة على اتفاقية خور عبد الله

إن العلاقات بين العراق والكويت لم تكن جيدة ومستقرة منذ اتفاق عام 1899 الذي تم بين الكويت وبريطانيا ، حيث أصبحت الكويت تحت حماية الأخيرة ، ومنذ ذلك الوقت والكويت تحاول استغلال مسألة الحدود للتوسع والاستحواذ على أكبر قدر من الأراضي العراقية ومياهه الإقليمية وثرواته النفطية ، وقد جاءت اتفاقية خور عبد الله التي أقرها البرلمان في 2013/8/22 لتمنح الكويت حقاً في الاشتراك بإدارة الخور الذي هو حق خالص للعراق ، وأصبح جزء منه عائداً للكويت بدون وجه حق ، وفي هذا البحث سنسلط الضوء على العلاقات العراقية الكويتية منذ انفصالها عن العراق في مبحث أول ، وعلى اتفاقية خور عبد الله وأهميته الملاحية والإستراتيجية بالنسبة للعراق في مبحث ثاني .

Abstract
View on Khor Abdullah Agreement

between Iraq and Kuwait

Since 1899 agreement , the relations between Iraq and Kuwait were not so good and stable , which was done between Kuwait and Britain according to this agreement Kuwait became under the protection of Britain .
Since that time Kuwait was trying to exploits boarder issue to expand and obsess the Iraqi territories , regional water and oil wealth .
In Aug 22.2013 Iraqi parliament sounded on Khor Abdullah agreement in which Kuwait has granted the right of sharing Iraq in managing the Khor .
In this research we shall highlight on the relationship between Iraq and Kuwait in the first topic and the agreement of Khor Abdullah in the second topic.

المقدمـــــة

لعبت الجغرافيا السياسية دوراً مهماً في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول العالم ، ومنها دولة العراق والكويت ، والعلاقات بين دول الجوار هي علاقات حتمية حيث لا توجد دول متجاورة وليس بينها علاقات ، والعلاقات بين العراق والكويت قد شهدت خصوصية في جميع المجالات حيث كانت مشوبة بالتوتر والخلافات في أغلب الأحيان ، وقد تعرض العراق إلى مؤامرات واضحة من بعض دول الخليج وبشكل خاص من قبل الكويت ، وحتى بعد دخول الكويت من قبل النظام السابق في عام 1990 وصدور عدة قرارات بخصوص العراق ، فإن العلاقات بين العراق والكويت ظلت كما هي متأزمة تارة وهادئة تارة أخرى ، وقد ساهمت الكويت بشكل أو بآخر في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكيةعلى العراق عام 2003 واحتلاله ، وحتى بعد استلام الحكام الجدد لنظام الحكم في العراق فإن الكويت لم تتعامل مع العراق بحسن نية وتحاول دائماً الأضرار باقتصاده والاستيلاء على اكبر قدر من أراضيه ومياهه ، ومن بين هذه الأزمات، بناء ميناء مبارك قرب السواحل العراقية وهو مخالف أساسا للقرار الدولي رقم 833 ، حيث سيكون الممر المائي العراقي ضمن الميناء الكويتي ويجعل العراق دولة مغلقة بحرياً ، وكذلك اتفاقية خور عبد الله والتي هي موضوع بحثنا ، وسنحاول في هذا البحث تتبع العلاقات العراقية الكويتية منذ الاستعمار العثماني وحتى الوقت الحاضر وصولاً إلى اتفاقية خور عبد الله .

بتاريخ 22 /8/ 2013 صوت مجلس النواب العراقي بالمصادقة على اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله بين العراق والكويت ، وبموجب القانون رقم (42) لسنة 2013[1] وبدون ان تطرح الاتفاقية على الشعب العراقي للاستفتاء عليها فهي تخص مصالح الشعب العراقي وليست الطبقة السياسية الحاكمة وقد ضاعت الحقيقة بين من عارض التصويت على الاتفاقية وطلب عدم تصديقها من نائب رئيس الجمهورية انذاك خضير الخزاعي وبين مؤيد لها ، لذلك فان هذا الموضوع يستدعي توضيح للاتفاقية لمعرفة الخلفية السياسية والتاريخية والقانونية لهذا الموضوع .

ولما للموضوع من أهمية فقد تناولنا ذلك في هذا البحث وفق الخطة الآتية :

المبحث الأول :- قراءة تاريخية للعلاقات العراقية الكويتية
المطلب الأول :- مرحلة الاستعمار العثماني والبريطاني
المطلب الثاني :- المرحلة من استقلال العراق ولغاية 1963
المطلب الثالث :- المرحلة من سنة 1963 ولغاية 2003
المبحث الثاني : - اتفاقية خور عبد الله .

المطلب الاول :- نظرة جغرافية وتاريخية
المطلب الثاني :- بنود الاتفاقية وإيداعها لدى الامم المتحدة
المطلب الثالث :- مدى قانونية الاتفاقية

الخاتمة والتوصيات

[1] نشر في جريدة الوقائع العراقية في العدد 4299 وبتاريخ 25 / 11 / 2013.

المبحث الأول

قراءة تاريخية للعلاقات العراقية الكويتية

مرت العلاقات العراقية الكويتية ومنها مسألة الحدود بعدة مراحل من الاستعمار العثماني الى احتلال العراق عام 2003 وحتى الوقت الحاضر ، ويمكن ان نقسم هذا المبحث على ثلاثة مطالب وكالآتي :

المطلب الأول

مرحلة الاستعمار العثماني والانكليزي

لقد كانت الكويت قضاءً تابعاً لولاية البصرة ، وكان حاكم الكويت يحمل لقب قائمقام تابع لولاية البصرة ، وكانت بريطانيا هي الدولة الوحيدة المسيطرة انذاك في الخليج العربي ، وفي عام 1861 عقدت بريطانيا اتفاقات مع جميع المشيخات في الخليج باستثناء الكويت وقطر ، وعند ظهور النفوذ الروسي والألماني في المنطقة والذي تمثل بمد سكة حديد بغداد – برلين ، وعزم الروس مد خط سكة حديد من بور سعيد ينتهي في الكويت ، طلب قائمقام الكويت الشيخ مبارك الصباح وعداً من بريطانيا بحماية الكويت لقاء التعاون معها ، فعقدت اتفاقية الحماية البريطانية لعام 1899والتي تعهد فيها قائمقام الكويت بعدم التنازل عن اراضي الكويت أو بيعها أو تأجيرها لأي دولة إلا بعد أخذ موافقة بريطانيا ، مقابل حماية الأخيرة للكويت ، وحرصت بريطانيا على سرية الاتفاقية حتى لا تثير مشاكل دبلوماسية مع الدول الأخرى[1].

وبموجب اتفاقية الحماية البريطانية الموقعة في 1899/1/23 بين الشيخ مبارك والكولونيل – ميد – فإن بريطانيا تمنح الكويت مساعدة مالية وتتساهل في تصدير للاسلحة إليها [2] .

وقد اعترضت الدولة العثمانية على هذا الاتفاق وحشدت قواتها في البصرة ، وقام العثمانيون بوضع حاميات لهم في بوبيان وأم قصر وصفوان للضغط على الشيخ مبارك الصباح والذي استلم الحكم عام 1896 الذي احتج عند البريطانيين ، فأرسلت بريطانيا سرباً بحرياً الى الكويت لحمايتها ، ودارت مفاوضات بين الجانبين البريطاني والعثماني نتج عنه اتفاق سري تضمن إبقاء الوضع الكويتي على ما هو عليه من دون الإقرار العلني بالاتفاق البريطاني الكويتي ، وفي عام 1913 اتفقت بريطانيا مع الدولة العثمانية على تحديد مناطق شرق الجزيرة العربية وعدت الكويت (قضاءً ذا حكم ذاتي تابع للإمبراطورية العثمانية) ، إلا ان العراق رفض هذا الاتفاق جملة وتفصيلاً [3] .

وفي برلين أكدت الحكومة الألمانية بأن أتفاقية عام 1899 بين بريطانيا وشيخ الكويت هي خرق لمعاهدة برلين المعقودة عام 1878 والتي تضمنت المحافظة على الامبراطورية العثمانية وأكدت بأن الكويت جزء من ولاية البصرة [4] .

وكانت اتفاقية 1913 والتي سميت باتفاقية لندن ، قد عقدت بين بريطانيا والدولة العثمانية لترسم شكل الحدود بين الكويت والعراق فكانت أول تحديد دولي للحدود بينها إلا انها لم توضع موضع التنفيذ بسبب قيام الحرب العالمية الأولى [1] .

---

[1] د – مالك دحام الجميلي و د – لمياء محسن الكناني-العلاقات الكويتية - العراقية
http/www.iasj.net/iasj?func=fultext&ald=69665

[2] د- محمد رشيد الفيل – الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي – محاضرة منشورة في كتاب الخليج العربي في مواجهة التحديات – مجموعة محاضرات – مؤسسة الوحدو للنشر والتوزيع – ص 50 .

[3] د – مالك دحام الجميلي و د – لمياء محسن الكناني العلاقات الكويتية - العراقية
http/www.iasj.net/iasj?func=fultext&ald=69665

[4] د – محمود علي الداود – الخليج العربي والعمل العربي المشترك – منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة – مطبعة الارشاد – بغداد – 1980 – ص 44 .

وقد نصت الاتفاقية في المادة الأولى منها على إعتراف بريطانيا بان الكويت جزء من الامبراطورية العثمانية ، وفي المادة الثانية منها تعهدت الامبراطورية العثمانية بعدم التدخل في الشنون الداخلية للشيخ مبارك بما في ذلك مسألة الوراثة واشترطت رفع العلم العثماني ، وقد تم بموجب هذه المعاهدة تعيين الشيخ مبارك قائمقاماً عثمانياً في الكويت لتكون له السلطة القانونية لحماية الرعايا العثمانيين في الكويت [2] .

ورغم تحديد يوم 1914/10/31 تاريخاً لتبادل وثائق تصديق المعاهدة إلا ان التصديق لم يتم بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى ، ولكن بريطانيا عدت ذلك التحديد هو بمثابة حدود الكويت وأقرته في عام 1922 ، وعد الطرفان أن اتفاقية 1913 هي أساس العلاقات بين الدولتين على الرغم من ان الاتفاق لم يصادق عليه ، ولم يكن هناك اتفاق مصدق بين العراق والكويت حول مسألة الحدود .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى واحتلال العراق ، قامت بريطانيا بعقد معاهدة العقير في 1922/12/2 بين سلطنة نجد بحضور سلطان نجد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود وصبيح بيك وزير المواصلات والأشغال ممثلاً عن الملك فيصل الأول ملك العراق ومثل الكويت فيه الميجور جون مور المندوب السياسي البريطاني في الكويت والسير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق وبموجبها تم ترسيم حدود سلطنة نجد مع مملكة العراق والكويت .

المطلب الثاني

المرحلة من استقلال العراق ولغاية 1963

وفي 1930/6/30 عقدت معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا ، وبعد حصول العراق على استقلاله من بريطانيا وإنضمامه الى عصبة الامم في عام 1932 ، تم الاعتراف من جانبه كدولة ذات سيادة بصحة تعيين الحدود الكويتية العراقية كما حددتها اتفاقية 1913 ويتضح ذلك في الخطابات المتبادلة بين نوري السعيد رئيس وزراء العراق والشيخ احمد الجابر حاكم الكويت انذاك من خلال الوكيل البريطاني في الكويت وذلك بحكم ان الكويت كانت تحت الحماية البريطانية [3] .

وبعد تتويج الملك غازي نجل الملك فيصل الاول في عام 1933 ملكا على العراق وكان عمره 21 سنة ، بدأت مطالبة العراق بضم الكويت باعتبارها جزء من العراق ، تحت التأثيرات الألمانية الخاصة بضم هتلر للنمسا ومحاولة الملك الشاب تقليد الدعاية الألمانية ، ومن خلال المحطة الاذاعية التي كانت تبث من قصر الزهور، وواكب هذه الدعاية انتقادات حادة لشيخ الكويت في حملة صحفية تزامنت مع احداث عام 1938 في الكويت حيث حل فيها شيخ الكويت احمد الجابر المجلس النيابي بعد تأسيسه بستة اشهر ، ومع وفاة الملك غازي عام 1939 في حادث غامض توقفت المطالبة العراقية مؤقتا [4] .

وكان نوري السعيد رئيس وزراء العراق قد طالب الكويت بالانضمام الى الاتحاد الهاشمي الذي تأسس من المملكتين الهاشميتين العراق والأردن عام 1958 ، وقدم العراق اقتراحا الى بريطانيا يقضي بمنح الكويت استقلالها حتى تصبح في وضع يؤهلها لكي تدخل عضوا في الاتحاد الجديد ، وقد رفض الشيخ عبد الله السالم هذا العرض العراقي للانضمام الى الاتحاد الهاشمي المذكور وأيدته في ذلك بريطانيا ، وبطبيعة الحال فان هذه الفكرة ماتت في حينها بسبب سقوط الملكية عام 1958 وقيام الجمهورية العراقية .

---

[1] د - ميمونة الصباح – مشكلة الحدود بين الدولة العثمانية والبريطانية 1899- 1913 – حولية كلية الاداب – الحولية 13 – جامعة الكويت 1993 – ص 32 .

[2] د- محمود علي الداود – المرجع السابق – ص 58 .

[3] د - أحمد عبد الونيس شتا – العلاقات الكويتية – العراقية – الجوانب القانونية– مركز البحوث والدراسات – جامعة القاهرة – 1993 – ص 675 .

[4] د - محمد عبد الله العبد القادر – الحدود الكويتية – العراقية – مركز البحوث والدراسات الكويتية – الطبعة الأولى – 2000 – ص 41 .

وبعد تغيير النظام الملكي في 14 تموز 1958 بقيادة عبد الكريم قاسم بادر الشيخ عبد الله السالم بزيارة العراق في 25 تموز 1958 واستقبله عبد الكريم قاسم إلا انه لم يصدر بيانا مشتركا عن تلك الزيارة .

وفي 10/29/ 1960 بعث الشيخ عبد الله السالم برسالة الى رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم دعاه فيها الى مناقشة موضوع الحدود وتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على ترسيم الحدود وطبقا لمراسلات 1932 ، إلا انه لم يرد على هذه الرسالة فبعث الشيخ برسالة اخرى في 1/3/ 1961 للتذكير بدعوته للبدء في محادثات ترسيم للحدود وبعد شهرين بعثت الخارجية العراقية برسالة اعتذرت فيها عن التأخر على الرد مسوغة بذلك بانشغال الرئيس عبد الكريم قاسم مشيرة الى ان اقتراحات الامير تحت الدراسة [1].

والملاحظ ان حكومة الثورة العراقية لم تثر خلال السنوات الثلاث الأولى لها في العراق بعد اطاحتها بالنظام الملكي مسألة الكويت ، غير ان الأمر انقلب الى النقيض التام وذلك بعد تبادل المذكرات الخاصة بإعلان الاستقلال الرسمي لدولة الكويت بين الشيخ عبد الله السالم الصباح والمقيم البريطاني في الخليج العربي في 1961/6/19 [2] .

وبعد إعلان الاتفاق الذي تم توقيعه بين الكويت وبريطانيا حول إلغاء اتفاق 1899/1/23 والذي بموجبه وضعت الكويت في حماية بريطانيا وتبادل المذكرات الخاصة بإعلان استقلال الكويت بين الشيخ عبد الله السالم الصباح والمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي في 1961/6/19 ، رفض عبد الكريم قاسم استقلال الكويت وعقد في 1961/6/25 مؤتمراً صحفياً في وزارة الدفاع حيث طالب بضم الكويت الى العراق مستنداً الى الحقوق التاريخية في الكويت وان وثيقة 1899 مزورة ولم يعترف بها العراق ، ولا يحق لأي فرد من الكويت أو في خارج الكويت التحكم في الشعب الكويتي وهو جزء من الشعب العراقي ، وان الحكومة العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت والمطالبة بالاراضي التابعة لولاية البصرة ، وبدأت انذاك حملة صحفية وإعلامية ومذكرات سلمت الى دول العالم بأن الكويت كانت ومازالت جزء من العراق .

وقد اعلن عبد الكريم قاسم ان العراق لم يتنازل عن شبر واحد من الاراضي التابعة لولاية البصرة ، واعلن ضم جيش الكويت الى حامية البصرة ، وأنه سيصدر مرسوماً بتعيين شيخ الكويت قائمقاماً لقضاء الكويت ليكون تابعاً للواء البصرة [3] .

وقامت الكويت بإصدار بيان اعلنت فيه استنكارها لقرار عبد الكريم قاسم وأعلنت حالة الطوارئ ووضعت قواتها على الحدود مع العراق ، ودخلت في مشاورات مع بريطانيا لبحث الإجراءات التي يجب اتخاذها ، فأرجأت القوات البريطانية ووحدات الاسطول البريطاني رحيلها عن الكويت ، كما قام الملك سعود بن عبد العزيز بإرسال قوات سعودية الى الكويت بناءً على طلب الأخيرة ، كما ارسلت بريطانيا قوات أضافية .

كما قامت الكويت بإخطار الدول العربية وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة بموقف عبد الكريم قاسم من استقلال الكويت ، وعقد مجلس الأمن عدة جلسات بدأت يوم 7/2 حتى 1961/7/7 لبحث شكوى الكويت ، وقد اعترض العراق على شكوى الكويت الى الجامعة العربية والأمم المتحدة ، وذلك لأن الكويت ليست دولة حسب المادة 2/35 من ميثاق الأمم المتحدة ، ولم يتوصل مجلس الأمن الى اصدار أي قرار

---

[1] د – محمد عبد الله العبد القادر – المرجع السابق – ص 46 .

[2] د- أحمد الرشيدي وآخرون – الكويت من الامارة الى الدولة – مركز البحوث والدراسات – جامعة القاهرة – 1993 – ص 454

[3] خالد السرجاني– جذور الأزمةبين العراق والكويت -
http.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=2168998

نظراً لموقف الاتحاد السوفيتي المؤيد للعراق وقد استمرت مطالبة العراق بالكويت حتى تغيير النظام في 1963/2/8 [1].

المطلب الثالث

المرحلة من 1963 ولغاية 2003

في اعقاب الاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم في 1963/2/8 ، واستلام عبد السلام محمد عارف السلطة في العراق بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين تميزت بالتحسن وقام وفد من الكويت بزيارة بغداد برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح رئيس الوزراء الكويتي وانتهت الزيارة بتوقيع بيان مشترك بين البلدين في 1963/10/4 اعترف بموجبه العراق باستقلال الكويت وبالخطابات المتبادلة في 7/21/ و1932/8/10 بين رئيس وزراء العراق وأمير الكويت انذاك ، وتوطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين الدولتين ويتم التبادل الدبلوماسي فوراً على مستوى السفراء ، وقدمت الكويت للعراق قرضاً بقيمة 30 مليون دولار بدون فوائد .

وقامت الكويت بتصديق الاتفاق وإيداعه الأمم المتحدة في 1964/1/4 ومن ثم في الجامعة العربية ، وإذا كان الاتفاق قد تضمن الاعتراف باستقلال الكويت وسيادتها إلا أنه لم يتضمن حلاً لمشكلات الحدود بين البلدين ، حيث جرت عدة محادثات بين البلدين خلال عامي 1964 و 1965 وذلك بهدف ترسيم الحدود على الطبيعة إلا أنها لم تسفر عن نتائج ايجابية ملموسة[2].

وبعد تغير النظام في العراق عام 1968 كان التوجه الغالب للنظام العراقي إزاء الكويت هو التعايش مع الأمر الواقع ولكن دون ترسيم الحدود بين البلدين ، واستمر الوضع كذلك رغم حدوث أزمة عام 1973 والذي كان نزاعاً حدودياً وحق العراق باستخدام جزيرتي وربة و بوبيان .

وبعد توقيع اتفاقية الجزائر عام 1975 بين العراق وإيران طلب العراق تأجير جزيرة بوبيان لمدة 99 سنة والتنازل له عن جزيرة وربة مقابل اعترافه بالحدود البرية بين البلدين ، ورفضت الكويت ذلك وبقيت قضية الحدود بين البلدين معلقة حتى اشتعال الحرب بين العراق وإيران عام 1980 إذ تجمد ملف الحدود الكويتية العراقية[3] .

وبانتهاء الحرب العراقية الايرانية في 8/8/ 1988 بدأت الكويت بالمطالبة بالأموال التي دفعتها أثناء الحرب العراقية الايرانية وتخفيض أسعار النفط للأضرار باقتصاد العراق مما دفع بالعراق لدخول الكويت في 1990/8/2 واعتبارها المحافظة التاسعة عشرة ، مما دفع بالولايات المتحدة الامريكية التي قادت التحالف ضد العراق الى فرض الحصار على الشعب العراقي الذي استمر ثلاثة عشرة سنة وشن الحرب ضد العراق لإخراج قواته من الكويت وتدمير البنى التحتية للعراق ، ثم بعد ذلك قامت الولايات المتحدة الامريكية بشن الحرب ضد العراق في 2003/3/19 وإسقاط النظام السياسي فيه واحتلاله بحجج واهية لا صحة لها وقد ساهمت الكويت بشكل كبير في احتلال العراق بشكل أو بآخر .

---

[1] خالد السرجاني– جذور الأزمة بين العراق والكويت - http.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=2168998

[2] د - حسنين توفيق إبراهيم – العلاقات الكويتية – العراقية – الجوانب السياسية– مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة 1963 – 1990 – ص 610 – 611 .

[3] د - أحمد عبد الونيس شتا – المرجع السابق – ص 679 .

المبحث الثاني

اتفاقية خور عبد الله

لقد جاءت هذه الاتفاقية في سياق تنازلات كبيرة وعديدة قدمتها الحكومة العراقية لخروج العراق من طائلة عقوبات البند السابع والتي ترتبت على العراق بعد دخول الكويت عام 1990 ، حيث تنازلت الحكومة العراقية عن اراضي شاسعة وممتلكات وحقول نفطية على طول الشريط الحدودي العراقي الكويتي مع علمها ان قرار مجلس الأمن 833 حول ترسيم الحدود بين البلدين جاء على أساس النتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية 1991 لصالح الكويت وباسناد ودعم دول التحالف [1] .

سنحاول في هذا المبحث القاء نظرة جغرافية وتاريخية على الممر المائي خور عبد الله وذلك في مطلب أول وإلقاء نظرة على بنود الاتفاقية وإيداعها لدى الأمم المتحدة في مطلب ثان أما المطلب الثالث فنستعرض فيه مدى قانونية الاتفاقية .

المطلب الأول

نظرة جغرافية وتاريخية لخور عبد الله

يقع خور عبد الله في شمال الخليج العربي ما بين جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتان وشبه جزيرة الفاو العراقية ويمتد الى الأراضي العراقية مشكلاً خور الزبير الذي يقع فيه ميناء أم قصر ، وقد قامت الحكومة العراقية في عام 2010 بوضع حجر الأساس لبناء ميناء الفاو الكبير على الجانب العراقي من الخور فيما قامت الحكومة الكويتية بالمباشرة في عام 2013 ببناء ميناء مبارك الكبير على الجانب الكويتي في الضفة الغربية لخور عبد الله .

وكان العراق قد قام عام 1964 بحفر خور عبد الله وهو يعمل على كريه وتنظيفه وانتشال الغوارق ، فهو ملك عراقي صرف منذ ذلك الوقت ، ويكتسب خور عبدالله اهميته الحيوية والإستراتيجية بالنسبة للعراق من كونه المنفذ الوحيد لعدد من الموانئ العراقية ومنها ميناء ام قصر في اطلالتها على الخليج العربي ، وقد استثمرت الكويت النتائج التي تمخضت عنها حرب الخليج الثانية 1991 للتوسع شرقا بقصد الاستحواذ على خور عبد الله ، وذلك من خلال ممارسة الضغوط وبدعم امريكي وبريطاني على لجنة ترسيم الحدود التي شكلت في اعقاب حرب 1991 وفق القرار 687 على الرغم من كون الصيغة التي جاء بها القرار لم تتضمن اية اشارة لوصف الحدود البحرية في خور عبد الله[2] .

وكان مجلس الأمن قد أصدر قراره رقم 687 في 1991/4/3 والذي بموجبه تم انشاء عدة لجان تابعة للأمم المتحدة من بينها لجنة تخطيط الحدود الدولية بين العراق والكويت ، وقد تشكلت هذه اللجنة التي انشئها السكرتير العام للأمم المتحدة من خمسة اعضاء وهم كالآتي :

السيد / مختار كوسوما اتمادجا – وزير خارجية اندونيسيا السابق – رئيسا خلفه السيد نيكولاس فليتيكوس وهو عضو في معهد القانون الدولي في 20 تشرين الثاني 1992 .
السيد / ايان بروك – المدير بهيئة المساحة السويدية – خبيرا مستقلا .
السيد / وليام روبرتسون – مدير المساحة والمدير العام لهيئة المساحة ومعلومات الاراضي في نيوزيلندا – خبيرا مستقلا .
السفير / طارق الرزوقي – ممثل دولة الكويت .
السفير / رياض القيسي – ممثل جمهورية العراق .

---

[1] د- عماد علو – خور عبد الله بين الاستلاب والإدارة المشتركة-http/www.aliraqtimes.com/ar/print/13667

[2] د- عماد علو – خور عبد الله بين الاستلاب والإدارة المشتركة-http/www.aliraqtimes.com/ar/print/13667

وقد عين السيد / ميكلوس بنتر كبير رسامي الخرائط بالسكرتارية العامة للأمم المتحدة امينا للجنة التي تعمل في حدود الصلاحيات التي تضمنها تقرير السكرتير العام الصادر في 2 مارس عام 1991 .

وتتمثل اختصاصات اللجنة بالآتي:

1-تخطيط الحدود الدولية بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت بالإحداثيات الجغرافية لخطوط الطول والعرض وكذلك بالتعيين المادي لها على النحو الوارد في (المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة) والذي وقعاه في بغداد في 4 تشرين الاول 1964 م ممارسة منهما لسيادتهما.
2-الاستعانة بالمواد المناسبة بما في ذلك الخرائط الواردة في وثيقة مجلس الامن رقم (22412/s) وهي مجموعة من عشر خرائط طبوغرافية بمقياس 1:50000 صادرة عن المدير العام للمساحة العسكرية بالمملكة المتحدة باستخدام التكنولوجيا الملائمة .
3-اتخاذ الترتيبات من اجل الصيانة المستمرة للتعيين المادي وفقا لما جاء في تقرير السكرتير العام (22558/s) الفقرة (4) ويتطلب ذلك قيام منظمات المسح بما يأتي :
أ- تفقد الاعمدة والعلامات على الحدود الكويتية العراقية على أساس سنوي .
ب- تقديم تقرير الى السكرتير العام بعد كل عملية تفقد للحدود.
ت- رصد مدى كفاية علامات الحدود ووضع اية علامات اضافية .

وعقدت اللجنة احدى عشرة دورة شملت اثنين وثمانين اجتماعا لتخطيط الحدود البرية والبحرية ، وكانت هذه الاجتماعات تعقد اما في مكتب الامم المتحدة في جنيف او في مقر المنظمة الدولية في نيويورك ، وقد قررت بعد المناقشات فحص الحدود في ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول سمي (بالجزء الغربي) وهو من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ثم باتجاه الشمال على طول الباطن الى نقطة تقع جنوبي خط عرض صفوان ، والجزء الثاني (سمي بالجزء الشمالي) وهو باتجاه الشرق لتمر جنوبي أبار صفوان وجبل سنام تاركة هذه المواقع للعراق وذلك حتى التقاء خور الزبير بخور عبد الله ، أما الجزء الثالث فقد سمي (بالجزء الشرقي) ثم وصف لاحقا باسم (الجزء البحري) وأخيرا سمي (بخور عبد الله) وهو من مدخل خور عبد الله من عرض البحر الى نقطة الالتقاء بين خور عبد الله وخور الزبير وكذلك محضر اتفاق عام 1963 الذي نص على أن (جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقاروه وأم المرادم تتبع الكويت) ، وهي الحدود التي اعترف بها العراق وباستقلال دولة الكويت في المحضر المشار إليه .

وعقد مجلس الأمن جلسة في 1993/5/27 وأصدر قراره رقم 833 الذي رحب فيه بقرارات لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود بين العراق والكويت وطالب كلا الدولتين باحترام الحدود الدولية التي اتمت اللجنة تخطيطها بشكل نهائي وباحترام الحق في المرور البحري ، وأكد مجلس الأمن في قراره 833 أيضاً أن قرارات اللجنة نهائية ، وأعتبر أن أي خرق لذلك سوف يتبعه القيام حسب الاقتضاء باتخاذ جميع الإجراءات لتحقيق هذه الغاية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع وقراري مجلس الأمن 687 و733 ، وقد أعلنت حكومة جمهورية العراق في حينها موافقتها على ما جاء بقرار مجلس الأمن ، والتاريخ سجل موقف مشرف للدكتور رياض القيسي ممثل العراق في اللجنة فقد رفض ولغاية انتهاء أعمال اللجنة الاعتراف بما توصلت اليه ولكن صدور قرار الموافقة على القرار من أعلى جهة حكومية جعل القرار ملزم للعراق .

المطلب الثاني

نظرة على بنود الاتفاقية

في الوقت الذي تثني فيه الجهات الرسمية العراقية على الاتفاقية باعتبارها تنظم الملاحة في خور عبد الله ، مما يزيد من حجم التجارة ويوطد العلاقة بين العراق والكويت ودول العالم الاخرى ، فإن نواب وسياسيين عدوها (توافقية) ، ولا تعد خور عبد الله "ممراً عراقياً خالصاً بقدر ما هو (حالة مشتركة) مع الكويت " [1].

وجاء في الأسباب الموجبة " بغية تنظيم الملاحة في خور عبد الله من خلال تشكيل لجنة مشتركة تعمل على تفعيل بنود الاتفاقية ووضع الخطط المشتركة للسلامة البحرية في خور عبد الله وغيرها من القضايا الملاحية والبيئية ولغرض تعزيز العلاقة الثنائية بين البلدين واحتراماً لحق المرور الملاحي المقر في المواثيق والاتفاقيات الدولية . شرع هذا القانون " .

ونصت المادة الأولى من الاتفاقية على " ان الغرض من الاتفاقية هو التعاون في تنظيم الملاحة البحرية والمحافظة على البيئة البحرية في الممر الملاحي في خور عبد الله بما يحقق مصلحة كلا الطرفين " .

وتنص الاتفاقية في المادة الثالثة على عدم رفع أي علم آخر على السفن التي تحمل جنسية أحد الطرفين المتعاقدين غير علم جنسيتها خلال مرورها في المياه الإقليمية للطرف الآخر عند استخدامها القناة ، أما السفن الأجنبية فملزمة برفع علم بلدها فقط .

وفي المادة الرابعة يمارس كل طرف سيادته على الجزء من الممر الملاحي الذي يقع ضمن بحره الإقليمي بما لا يتعارض مع حق المرور البرئ المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 .

وتنص المادة الخامسة على أن أحكام هذا الاتفاقية لا تنطبق على مرور السفن الحربية وخفر السواحل لكلا الطرفين .

وجاء في المادة السابعة على ان يعمل كل طرف على منع الصيادين من التواجد في الجزء الآخر للممر الملاحي الواقع في البحر الإقليمي التابع له .

وتنص الاتفاقية في المادة الثامنة على انشاء لجنة إدارة مشتركة تتولى تنظيم وتنسيق الملاحة في الممر الملاحي في خور عبد الله ، وحسب المادة التاسعة تختص هذه اللجنة بوضع خطة مشتركة لضمان سلامة الملاحة في خور عبد الله وديمومتها وتنفيذها . ووضع القواعد والإجراءات المتعلقة بالتلوث الناتجة عن الملاحة البحرية والحد منها وفقا للمعايير والشروط الدولية ، وكذلك وضع الانظمة المتعلقة بالملاحة في خور عبد الله على أساس (المساواة في الحقوق) وفقا لأحكام هذه الاتفاقية ، والموافقة على أعمال الصيانة للممر الملاحي كالتوسعة والتعميق على أساس المساواة في الحقوق ووفقا لأحكام هذه الاتفاقية .

كما تنص الاتفاقية في المادة العاشرة على ان " الرسوم لا تستوفي إلا مقابل الخدمات التي تؤدى الى السفن ، اما الايرادات الناشئة عن ارشاد السفن او اية خدمات اخرى وكذلك الخدمات التي يؤديها اي من الطرفين فتستوفي من قبل الطرف الذي يكون قد قام بارشاد السفن او قدم الخدمات المذكورة في الاتفاق " .

كما تنص المادة الحادية عشرة على أنه يتعاون الطرفان للمحافظة على البيئة البحرية من مخاطر التلوث مهما كان نوعه والعمل على مكافحته والتخلص من آثاره .

---

[1] موقع المسلة – بغداد – نشر بتاريخ 2013/8/22

وتنص الاتفاقية في المادة الثانية عشرة على أن تطبق القواعد الدولية المتعلقة بتصادم السفن في البحر وبسلامة الأشخاص في البحر على الملاحة في خور عبد الله ، مع الأخذ بنظر الاعتبار الأحكام الخاصة الخاصة الموضوعة من قبل اللجنة المشتركة .

أما المادة الثالثة عشرة فبينت بأنه تؤمن خدمات الارشاد للسفن من قبل الطرف الذي تتوجه تلك السفن الى أو من أحد موانئه من أو الى البحر .

وحسب المادة الرابعة عشرة فإن أي خلاف ينشأ بين الطرفين حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يتم تسويته ودياً بينهما من خلال المشاورات وفي حال عدم تمكنهما من التوصل الى اتفاق بشأن هذا الخلاف فيتم احالته الى المحكمة الدولية لقانون البحار .

ونصت الاتفاقية في المادة السادسة عشرة على "

1 – تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد تبادل الإشعارات التي يخطر بها كل طرف الطرف الآخر باستيفائه الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لنفاذها .

2 - تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة غير محددة ، ويجوز لكل طرف انهائها باشعار كتابي من الطرف الآخر أمدة ستة اشهر على ان يتم الانهاء بموافقة الطرفين .

3 - يجوز تعديل الاتفاقية باتفاق الطرفين وتدخل التعديلات حيز التنفيذ وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة .

ووقع الاتفاقية عن الجانب العراقي وزير النقل هادي فرحان العامري وعن الطرف الكويتي سالم الاذينة ، وقد أودع العراق والكويت عن طريق مندوبيها الدائمين في الأمم المتحدة الاتفاقية الثنائية بشان تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله لدى الأمين العام للمنظمة الدولية والتي صادق عليها البلدان وذلك تأكيداً على التزام الدولتين بالقرار 833 واستناداً الى نص المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على ان كل معاهدة أو اتفاقية يعقدها عضو من أعضاء المنظمة الدولية تسجل لدى أمانة الهيئة وان تقوم بنشرها في أسرع وقت [1].

كما نصت المادة الخامسة على ان ترسل نسخة من هذه الاتفاقية الى المنظمة البحرية الدولية (IMO) .

المطلب الثالث

مدى قانونية الاتفاقية

رغم أن هذه الاتفاقية جاءت استنادا لاتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والتزاماً بقرار مجلس الامن الدولي رقم 833 لعام 1993 الخاص بالحدود الدولية بين العراق والكويت ، وخاصة ما يتعلق بموضوع احترام حق المرور الملاحي لكلا الطرفين ، حيث ينص القرار 833 على ما توصل اليه فريق ترسيم الحدود العراقية الكويتية واعتبار قراراته الخاصة بترسيم الحدود نهائية وطلب احترام ذلك القرار والالتزام به وعدم انتهاك الحدود الثنائية بين العراق والكويت بما في ذلك الحدود البحرية حتى يتمكن العراق من الخروج من طائلة العقوبات المفروضة عليه وفق البند السابع .

---

[1] وكالة الحدث الإعلامية – العراق والكويت يودعان اتفاقية خور عبد الله الملاحية لدى الأمم المتحدة – تاريخ النشر 2013/12/20 . http/www.alittihad.ae/details. Php? Id=1178218y=2013

ولكن نلاحظ أن الكويت لم تلتزم من ناحيتها بالقرارات الدولية التي صدرت ، فقد قامت بإنشاء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية ، وهذا يعتبر مخالفاً للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن المرقم 833 وأحكام الفقرة 2 من المادة 70 من اتفاقية قانون البحار للأمم المتحدة 1982 ، حيث ان الممر المائي العراقي سيكون ضمن ميناء مبارك وهو سيصل الى الحدود المائية التي رسمها القرار 833 وفي هذا ظلم كبير يقع على العراق .

إن بناء ميناء مبارك سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية ، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية الى ميناء أم قصر وخور الزبير ، ويجعله ممر مائي عديم الفائدة وبالتالي يؤدي الى أن يصبح ميناء أم قصر ميناءً معطلاً .

كما أن بناء هذا الميناء سيجعل من العراق دولة مغلقة بحرياً ، خاصة بعد اتفاقية خور عبد الله التي اعطت للكويت نصف هذا الخور وحق الادارة المشتركة مع العراق حسب القرار 833 ، خاصة وان الجانب العراقي من خور عبد الله غير صالح للملاحة عكس الجانب الكويتي من الخور الذي هو صالح للملاحة وهذا يعني أن جميع السفن بما فيها ناقلات النفط العراقي ستضطر الى المرور بميناء مبارك الكويتي .

لذلك على العراق أن يلجأ الى الطرق الدبلوماسية والقانونية للتخلص من هذه الاتفاقية ليعود خور عبد الله عراقياً كما كان منذ القدم ، وأن يستند الى الاتفاقات الدولية التي توجب على الدول المتشاطئة احترام بعضها البعض وان لا يؤثر بناء أي مؤسسة أو بناء من قبل أحداها على الأخرى .

وندون هنا رأي الأستاذ عامر عبد الجبار وزير النقل سابقاً والتي كانت منشورة على الفيسبوك حيث قال ، إن النظام الحالي تنازل ايضاً عن حدودنا مع الكويت ، بتنازلات جديدة أكثر من التنازلات الواردة في القرار الجائر 833 وليس هناك أي ربط أو ارتباط بين تنازلات الخيمة ، وتنازلات خور عبد الله ، بدليل أن القرار 833 صدر عام 1993 في الوقت الذي لم يكن مشروع ميناء مبارك معروفاً ، آخذين بنظر الاعتبار ان الكويت باشرت بتنفيذ مشروعها هذا في نيسان 2011 ، على الرغم من أن موقع ميناء مبارك الكويتي يخالف أحكام الفقرة 2 من المادة 70 من اتفاقية قانون البحار ، لذا فإن الرضوخ وعدم الاحتجاج يعد تنازلاً مضافاً الى التنازلات القديمة [1].

الخاتمة والتوصيات

مما سبق يظهر لنا بأن خور عبد الله ممر عراقي خالص ولا يزال يدار من قبل العراق فقط ، حيث عمل طيلة السنوات الماضية على تحديثه وتوسيعه وانتشال الغوارق وكري ممره المائي ليكون صالحاً لمرور السفن ، ولم يشترك أو يدعم الجانب الكويتي أي من هذه الأعمال ، ثم باشرت الكويت ببناء ميناء مبارك وذلك لخنق العراق من جهة البحر واقتطاع جزء من مياهه الإقليمية على الخليج العربي ، وقد طلب العراق في 2011/7/27 رسمياً إيقاف العمل مؤقتاً بميناء مبارك الى حين التأكد من أن حقوق العراق في خطوط الملاحة والإبحار الحر والأمن في المياه المشتركة لا تتأثر في حال بناء الميناء ، ولكن الكويت أعلنت في نفس اليوم رفضها طلب العراق معتبرة أنه لا يستند الى أي أساس قانوني .

التوصيات

1-ان العلاقات بين العراق والكويت لن تشهد تحسناً في المستقبل المنظور ، وذلك بسبب اطماع الكويت في العراق ، وإذا كان هناك تحسناً في العلاقات فإن هذا التحسن يجب ان لا يكون على حساب العراق وأراضيه ومياهه وثرواته .

---

[1] واحة الحرية الاخباري – دولة القانون يؤيد اتفاقية خور عبدالله وعامر عبد الجبار يرد عليه http://alhurrya.com/archives/43316 .

2-رفع الدعاوى امام المنظمات الدولية لإلغاء القرارات التي صدرت بعد دخول العراق للكويت ، ومنها القرار 833 في 1993 ، لأن الحكومة العراقية انذاك لم تعترف به ، وترسيم الحدود تم بالقوة حيث لا توجد أي اتفاقية بين العراق والكويت لرسم الحدود بينهما .

3-على الحكومة العراقية الاهتمام بالجانب العراقي من خور عبد الله وصيانته وتعميق وتوسيع الممر الملاحي فيه ليكون صالحا للملاحة ، فهو المنفذ الوحيد للعراق على الخليج العربي .

4-على الحكومة العراقية العمل على انهاء العمل بهذه الاتفاقية التي انتزعت حق العراق في خور عبد الله وأعطت حقاً للكويت ليس لها ، وحسب ما تنص عليه الاتفاقية أنه يجوز لكل طرف من طرفي الاتفاقية طلب انهائها أو تعديلها على أن يتم ذلك بموافقة الطرفين .

5-على الحكومة العراقية الإسراع ببناء ميناء الفاو الكبير الذي سوف يعوض عن بقية الموانئ التي ستتضرر من اتفاقية خور عبد الله ، والذي سيجعل العراق حلقة الوصل بين الشرق والغرب ويخفف كثيرامن تأثير ميناء مبارك على الخط الملاحي في خور عبد الله والموانئ العراقية .

المصادر

د- أحمد الرشيدي وآخرون – الكويت من الامارة الى الدولة – مركز البحوث والدراسات – جامعة القاهرة – 1993 .

د – مالك دهام الجميلي و د – لمياء محسن الكناني العلاقات الكويتية العراقية – http/www.iasj.net/iasj?func=fultext&ald=69665

د - أحمد عبد الونيس شتا – العلاقات الكويتية – العراقية – الجوانب القانونية– مركز البحوث والدراسات – جامعة القاهرة – 1993 .

د - حسنين توفيق إبراهيم – العلاقات الكويتية – العراقية – الجوانب السياسية– مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة 1963 – 1990 .

خالد السرجاني– جذور الأزمة بين العراق والكويت - http.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=2168998

د- عماد علو – خور عبد الله بين الاستلاب والإدارة المشتركة- http/www.aliraqtimes.com/ar/print/13667

د- محمد رشيد الفيل – الآهمية الاستراتيجية للخليج العربي – محاضرة منشورة في كتاب الخليج العربي في مواجهة التحديات – مجموعة محاضرات – مؤسسة الوحدو للنشر والتوزيع .

د - محمد عبد الله العبد القادر – الحدود الكويتية – العراقية – مركز البحوث والدراسات الكويتية – الطبعة الأولى – 2000 .

د – محمود علي الداود – الخليج العربي والعمل العربي المشترك – منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة – مطبعة الارشاد – بغداد – 1980 .

د - ميمونة الصباح – مشكلة الحدود بين الدولة العثمانية والبريطانية 1899- 1913 – حولية كلية الاداب – الحولية 13 – جامعة الكويت 1993 .

وكالة الحدث الإعلامية – العراق والكويت يودعان اتفاقية خور عبد الله الملاحية لدى الأمم المتحدة – تاريخ النشر 2013/12/20 . http/www.alittihad.ae/details. Php? Id=1178218y=2013

واحة الحرية الاخباري – دولة القانون يؤيد اتفاقية خور عبدالله وعامر عبد الجبار يرد عليه http://alhurrya.com/archives/43316